التخريج ودراسة الأسانيد

أ.م.د. محمود خلف جراد العيساوي

مساعد رئيس الجامعة الإسلامية للشؤون الإدارية

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين ومن والاه، وبعد:

فإن السنة النبوية وعلومها، من المواد الدراسية ذات الأهمية البالغة لما لها من أثر بالغ في بناء الشخصية الإسلامية للطالب وتحصينه من الثقافات الوافدة التي لا صلة لها بدين الأمة ولا بقيمها ولا بتاريخها أو حضارتها.

وبسبب تعدد فنون هذه المادة، وكثرة مفرداتها العلمية وسعتها، فان القائمين على تدريسها والمؤلفين لكتبها، تؤرقهم مسألة ما يدرس للطالب فيها وما يكتب له، وتوعية الموضوعات التي تلزمه.

ومما يؤخذ على الكتب المؤلفة في علوم السنة المشرفة تكرار المعلومات فيها، وعدم مراعاة التجديد في عرض المادة العلمية التي يتلقاها القارئ.

والسنة المشرفة تعد أوسع فروع العلم الشرعي، وأكبرها قضايا بحيث لا يستطيع أن يحيط بها عالم، بل إن موضوعاتها تحتاج إلى جهد جماعي وعمل متواصل من أجل خدمتها، وتجلية جوانبها للخبير بها وغير الخبير، ولهذا كانت الكتابات حولها في كتب المعرفة الإسلامية غير وافية، وينقصها أحيانا تحديد المضمون الذي يحتاجه الدارس منها في المرحلة التي يحتاجها، ومعرفة ما يلزم من موضوعاتها أو من قضاياها، مما تحتاجه الأمة من السنة أو يحتاجها الفرد منها، في ظل الواقع المعاش والحال الذي يحيط بالمسلمين.

ويضاف إلى ما تقدم أن كثيراً من الكتب الحديثة المؤلفة في السنة، تطرقت لقضايا قليله من قضاياها وعلومها، ولم تتطرق لما هو ضروري منها كما أنها لم تتعرض لما هو من المسائل التي لها علاقة بالعلوم التي تخدمها. لهذا رأيت أن أكتب في مفردة من مفردات السنة والتي هي بعنوان (التخريج ودراسة الأسانيد) وقد جعلته في مقدمة وفصلين وخاتمة. وضمنت كل فصل عددا من المباحث.

تكلمت في **الفصل الأول** عن التخريج– تعريفه وأهميته وفائدته، وتاريخه، وأشهر الكتب المؤلفة فيه– وطرق تخريج الحديث.

وأما الفصل الثاني، فقد كان عن الأسانيد:

في التمهيد عرفت السند– ونشأته.

والمبحث الأول: جعلته عن أهمية الاسناد وأختصاص أمتنا به.
المبحث الثاني: الإسناد العالي والنازل وأصح الأسانيد.
المبحث الثالث: ما تحتاجه دراسة الأسانيد.
المبحث الرابع: مراحل دراسة الأسانيد وطريقتها.
وأما الخاتمة فقد أوجزت فيها ما توصلت إليه من أهم النتائج وضمنتها أهم التوصيات.

هذه هي خطة البحث، أما منهجيته فإنها قائمة على تتبع المعلومة من الكتب المختصة في هذا المجال وجعلت الأساس في توثيقها المصادر القديمة، ولم يفتني أن استشهد بإراء بعض العلماء المحدثين من أهل الاختصاص.

وختاما أقول أن هذا العمل ناطق بأنه إسهام بشري حرصت فيه على تقديم ما ينفع الناس ليمكث في الأرض، وإن وفقت فيه لما أريد فذالك بفضل الله يؤتيه من يشاء وأسأله تعالى المزيد. وان كان فيه خطأ أو زلل فحسبي أنني أردت الحق ولم أدخر في سبيله وسعا وأساله تعالى مغفرة الزلل والمثوبة على النية. والله أسأل أن يوفقنا لخدمة الإسلام العظيم وأن يلهمنا السداد في العمل والأدب في الطلب إنه سميع مجيب.

الفصل الأول

ويتضمن تمهيداً وثلاثة مباحث.

التمهيد

قبل الخوض في دراسة التخريج، لابد من تعريفه، تعريفا يعيننا على فهم المراد منه. من أجل إتمام الفائدة فإنني سأذكر تعريفه في اللغة وفي الاصطلاح وعند المحدثين.

أولا: التخريج في اللغة:

اجتماع أمرين متضادين في شيء واحد، قال في القاموس وعم فيه تخريج: خصب وجدب، وأرض مخرجة (كمنقشة) نبتها في مكان دون مكان، وخرج اللوح تخريجا: كتب بعضا وترك بعضا. والخرج لونان من بياض وسواد [١].

والتخريج يطلق في اللغة على عدة معان:

١- **الاستنباط:** قال في القاموس: والاستخراج والاختراج: الاستنباط [٢].

٢- **التدريب:** قال في القاموس: خرجه في الأدب فتخرج وهو خريج (كعنين) بمعنى مفعول أي مخرج[٣].

٣- **التوجيه:** موضع الخروج. يقال: خرج مخرجا حسنا، وهذا مخرجه[٤].

والخروج نقيض الدخول. وقد أخرجه وخرج به [٥].

فيكون الإخراج معناه: الإبراز والإظهار، ومنه قوله تعالى: ﴿كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ﴾[٦].

ثانيا: التخريج عند المحدثين:

وردت عدة تعاريف للتخريج عند المحدثين، أشهرها:

١. **مرادف لـ(الإخراج).**

قال ابن الصلاح (في علوم الحديث) ولعلماء الحديث في تصنيفه طريقتان أحداهما: التصنيف على الأبواب. وهو تخريجه على أحكام الفقه وغيرها[٧]. قال الدكتور الطحان: والمراد بقوله: تخريجه أي إخراجه وروايته للناس في كتابه[٨].

٢- **يطلق على معنى إخراج الحديث من بطون الكتب وروايته:**

قال السخاوي في كتابه (فتح المغيث): والتخريج: إخراج المحدث الأحاديث من بطون الأجزاء والمشيخات والكتب ونحوها، وسياقها من مرويات نفسه أو بعض شيوخه أو أقرانه أو نحو ذلك، والكلام عليها وعزوها لمن رواها من أصحاب الكتب والدواوين[٩].

٣- **الدلالة على مصادر الحديث الأصلية وعزوه إليها**

قال المناوي في كتابه (فيض القدير) عند قول السيوطي وبالغت في تحرير التخريج بمعنى اجتهد في تهذيب عزو الأحاديث إلى مخرجيها من أئمة الحديث، من الجوامع والسنن والمسانيد، فلا أعزو إلى شيء منها إلا بعد التفتيش عن حاله وحال مخرجه، وإلا اكتفى بعزوه إلى من ليس من أهله وإن جل كعظماء المفسرين [١٠].

وهذا المعنى للتخريج هو الذي شاع واشتهر بين المحدثين.

ثالثا: التخريج في الاصطلاح:

هو عزو الحديث إلى مصدره أو مصادره من كتب السنة المشرفة وتتبع طرقه وأسانيده، وحال رجاله، وبيان درجته قوة وضعفا[١١].

وقد عرفه الدكتور الطحان: بأنه الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده، ثم بيان مرتبته عند الحاجة[١٢].

المبحث الأول

نشأة التخريج وأهميته

نشأ هذا الفن عندما استقر تدوين السنة النبوية الشريفة. وعندما ابتدأ علماء المسلمين بتصنيف علوم الشريعة الغراء، كالتفسير والفقه والعقائد واللغة، والزهد وغيرها.

ومن الجدير بالذكر أن العلماء والباحثين لم يكونوا في بداية الأمر بحاجة إلى معرفة القواعد والأصول التي أطلق عليها فيما بعد (أصول التخريج). وذلك لأن اطلاعهم على مصادر السنة كان اطلاعاً واسعاً، وصلتهم بمصادر الحديث الأصلية كانت وثيقة، فكانوا عندما يحتاجون للاستشهاد بحديث ما، سرعان ما يتذكرون موضعه في كتب السنة، بل وفي أي جزء من تلك الكتب أو يعرفون على الأقل مظانه في المصنفات الحديثية. وهم على علم بطريقة تلك المصنفات وترتيبها.

لذلك يسهل عليهم الاستفادة منها، والمراجعة لاستخراج الحديث وقل في ذلك فيمن يقرأ حديثاً في مصنف من المصنفات غير الحديثية، فإن له القدرة على معرفة مصدره والوصول إلى موضعه بسهولة ويسر.

وبقيت الحالة على ذلك عدة قرون، إلى أن نشأ هذا الفن عندما دعت الحاجة إليه وسبب نشوء علم التخريج يعود إلى الأمور الآتية:

١- استدلال المصنفون بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم باعتبار السنة مصدر تشريعي بعد كتاب الله تعالى. فذكروا هذه الأحاديث بأسانيدها دون الإشارة إلى مكانها من كتب السنة... والبعض الآخر يذكر قول فقيه فيصيرها حديثاً.

لذا عمد بعض علماء الحديث إلى تخريج هذه الأحاديث التي ذكرت في بعض المؤلفات ليقف طالب العلم على حقيقة المرويات، وتطمئن نفسه للدليل الذي استدل به المؤلف صحيحاً كان أو ضعيفاً سالماً من العلة أو معلولاً، مسنداً إلى رسول الله ﷺ أو موقوفاً على من رواه.

٢- ضيق اطلاع الكثير من العلماء والباحثين على كتب السنة ومصادرها الأصلية فصعب عليهم حينئذ معرفة مواضع الأحاديث التي استشهد بها المصنفون في العلوم الشرعية وغيرها، كالتفسير والفقه والتاريخ ، فنهض بعض العلماء، وشمروا عن ساعد الجد، فخرجوا أحاديث

بعض الكتب المصنفة في غير الحديث، وعزوا تلك الأحاديث إلى مصادرها من كتب السنة، وذكروا أطرافها وتكلموا على بعضها أو كلها بالتصحيح والتضعيف حسب ما يقتضيه المقام، فظهر ما يسمى بـ(كتب التخريج).

وصنف العلماء في هذا المجال العشرات من الكتب ذكرها المؤلفون في كتبهم.

٣- الحاجة الماسة إلى التخريج في هذه الأيام، إذ أن كثيراً من الباحثين ومن ينتسب للعلم يرى حديثاً في أي كتاب يقرؤه وأشار ذلك الكتاب إلى مصدر الحديث بإيجاز فانه لا يعرف كيفية الوصول إلى نص الحديث قي ذلك المصدر، لقلة معرفته بكيفية ترتيب ذلك المصدر وتبويبه، وكذلك إذا أراد الاستشهاد بحديث، وعرف من طريق ما أن هذا الحديث في صحيح البخاري أو مسند أحمد أو مستدرك الحاكم فإنه لا يستطيع الوصول إلى نصه في تلك المصادر، لعدم معرفته بطريقة تصنيفها وكيفية ترتيبها والأمر يقتضي أن يصنف في ذلك مؤلف يشتمل على قواعد وأصول التخريج وطرقه.

أما أهمية هذا العلم وفائدته:

لاشك أنه من العلوم التي ينبغي على كل طالب علم مختص بالعلوم الشرعية أن يعرف أو يتعلم قواعده وطرقه، ليعرف كيف يتوصل إلى الحديث في مصادره الأصلية. كما أن فوائده كبيرة وبالأخص للمشتغلين بالحديث وعلومه، حيث أنه بواسطته يهتدي الشخص إلى مواضع الحديث في مصادرها التي صنفها العلماء الأوائل.

والحاجة الماسة إليه ولا ينبغي لطالب علم أن يستشهد بحديث أو يرويه إلا بعد معرفة من ورواه من العلماء.

وعلى العموم فإن علم التخريج يحتاجه كل باحث- أو مختص بالعلوم الشرعية وما يتعلق بها. وينبغي لمن يتصدى لمهمة التخريج أن تتوفر فيه الأمور الآتية:

١- إن يكون صاحب علم بالحديث الشريف ويقف على الرواية ويعرف طرق الحديث.

٢- يجب أن يعرف درايته وقواعد روايته.

٣- أن يكون على معرفة بعلم رجال الحديث وعلل الأحاديث[١٣].

المبحث الثاني

الكتب المؤلفة في التخريج

إن علماء الأمة شمروا عن ساعد الجد، فخرجوا أحاديث بعض الكتب المصنفة في غير الحديث، وعزوا تلك الأحاديث إلى مصادرها من كتب السنة، وذكروا طرقها وتكلموا على بعضها أو كلها بالتصحيح والتضعيف حسب ما يقتضيه المقام، فظهر ما يسمى بـ(كتب التخريج) وصنفوا في ذلك عشرات الكتب[١٤] منها:

١- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير للرافعي، تأليف: سراج الدين عمر بن الملقن المتوفى سنة٨٠٤هـ ، مخطوط، أجزاء منه في مكتبة أحمد الثالث في اسطنبول رقم ٤٧٤ وقد طبع منه أجزاء.

٢- خلاصة البدر المنير: للمؤلف السابق، أختصر به كتابه المذكور، مخطوط نسخه منه في دار الكتب الظاهرية بدمشق رقم ١١٤٦ وقد طبع في مجلدين.

٣-التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: للحافظ ابن حجر، طبع في الهند قديماً ثم أعيد طبعه في القاهرة بتصحيح السيد عبد الله اليماني، طبع شركة الطباعة الفنية سنة (١٣٨٤هـ).

٤- الذهب الإبريز في تخريج أحاديث فتح العزيز: للزركشي، طبع قديماً في الهند، ويوجد مخطوطاً في مكتبة طبقيو سراي رقم ٢٩٧٣ عام.

٥- نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية: للحافظ أبي محمد عبد الله بن يوسف الزيلعي، المتوفى سنة (٧٦٢ هـ) طبع في القاهرة سنة (١٣٥٧هـ).

٦-الدراية في تخريج أحاديث الهداية: للحافظ ابن حجر، اختصر فيه نصب الراية، طبع قديماً في الهند، وأعيد طبعه في القاهرة سنة (١٣٩٤ هـ).

٧-التعريف والأخبار بتخريج أحاديث الاختيار(في الفقه الحنفي) تأليف الحافظ ابن قطلوبغا. مخطوط نسخة منه في مكتبة فيض الله رقم ٢٩٢.

٨- كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح، تأليف الحافظ أبي المعالي محمد بن إبراهيم السلمي المناوي، المتوفى سنة (٨٠٣ هـ) مخطوط نسخة منه في مكتبة السلطان أحمد الثالث رقم ٤٢١. ونسخة منه أخرى في دار الكتب المصرية.

٩- هداية الرواة في تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة : تأليف الحافظ ابن حجر مخطوط.

١٠- تخريج أحاديث الأم للشافعي: تأليف الحافظ البيهقي المتوفى سنة (٤٥٨هـ).
١١- تذكرة الأخيار بما في الوسيط من الأخبار: تأليف الحافظ سراج الدين بن الملقن المتوفى سنة (٨٠٤ هـ) مخطوط.
١٢- مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا: للسيوطي، طبع في مصر.
١٣- الكافي الشافي في تخريج أحاديث الكشاف: للحافظ ابن حجر، طبع في مصر.
١٤- تخريج أحاديث تفسير البيضاوي، تأليف الحافظ عبد الرؤوف المناوي المتوفى سنة (١٠٣١هـ) .
١٥- المعتبر في تخريج أحاديث المنهاج والمختصر(في أصول الفقه): تأليف بدر الدين الزركشي المتوفى سنة(٧٩٤هـ). طبع في دار الأرقم تحقيق حمدي بن عبد المجيد السلفي.
١٦- تخريج أحاديث أصول البزدوي: تأليف الحافظ قاسم بن قطلوبغا، طبع في كراجي .
١٧- منية الألمعي بما فات الزيلعي: لابن قطلوبغا: وهي ما فات الزيلعي من الأحاديث ولم يخرجها في نصب الراية. طبع في مصر.
١٨- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل (في الفقه الحنبلي) للمحدث محمد ناصر الدين الألباني، طبع في المكتب الإسلامي، بيروت، ١٩٧٩م.
١٩- تخريج أحاديث مختصر المناهج في أصول الفقه للبيضاوي. تأليف الحافظ العراقي: تحقيق صبحي السامرائي، طبع دار الكتب السلفية.
٢٠- الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج (المنهاج في أصول الفقه للبيضاوي) للشيخ عبد الله بن محمد الصديق الغماري. حققه الأستاذ سمير طه المجذوب ونشرته دار عالم الكتب، بيروت (١٤٠٥هـ/١٩٨٥ م).
٢١- تخريج أحاديث اللمع: للغماري أيضاً، حققه يوسف المرعشلي. طبع دار عالم الكتب، بيروت عام ١٩٨٤م.
علماً بأن الشيخ صبحي السامرائي ذكر (٥١ مؤلفا في مقدمته لكتاب تخريج أحاديث مختصر المنهاج) .

المبحث الثالث

طرق تخريج الحديث

إذا عرض للباحث حديث وأراد تخريجه، ومعرفة وجوده في مصادره الأصلية. ينبغي التأمل في حال الحديث وتحديد الطريقة الأيسر في تخريجه. وذلك بالنظر إلى الصحابي[١٥] الذي رواه، أو بالنظر في ألفاظه، أو إلى صفات خاصة يحملها ذلك الحديث في سنده أو متنه.

ومن خلال الاستقراء العملي والبحث النظري في طرق تخريج الحديث التي يمكن أن يسلكها الباحث لتخريج الحديث، يظهر أن هذه الطرق خمسة[١٦] وهي:

أولاً– التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة.

ثانياً– التخرج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث.

ثالثاً– التخريج عن طريق معرفة لفظ بارز من أي جزء من متن الحديث.

رابعاً– التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث، أو موضوع من موضوعاته إن كان يشتمل على عدد من الموضوعات.

خامساً– التخريج عن طريق النظر في صفات خاصة في سند الحديث أو متنه. وفيما يأتي سأتعرض لبيان هذه الطرق ولو بشيء من الإيجاز:

أولاً: التخريج عن طريق معرفة راوي الحديث من الصحابة

يلجأ إلى هذه الطريقة عندما يكون اسم الصحابي مذكورا، أو يتعرف عليه بطريقة ما... والمصنفات التي يستعان بها في هذه الطريقة هي:

أ– **المسانيد:** وهي الكتب الحديثية التي صنفها مؤلفوها على مسانيد أسماء الصحابة. أي أنهم جمعوا أحاديث كل صحابي على حدة وترتيب أسماء الصحابة داخل المسند، قد يكون على نسق حروف المعجم، وقد يكون على السابقة في الإسلام، أو القبائل أو البلدان، وترتيبها على الحروف أسهل تناولا.

وقد يطلق المسند عند المحدثين على كتاب مرتب على الأبواب أو الحروف لا على الصحابة– فإنه مرتب على أبواب الفقه.[١٧]

والمسانيد التي صنفها الأئمة المحدثون كثيرة وقد ذكر الكتاني في (الرسالة المستطرفة) اثنين وثمانين مسندا، ثم قال« والمسانيد كثيرة سوى ما ذكرنا »[١٨] وفيما يأتي ذكر بعض أسماء المسانيد.

١- مسند أبي داود سليمان بن داود الطيالسي (ت٢٠٤هـ).

٢- مسند أسد بن موسى الأموي (ت٢١٢هـ).

٣- مسند أبي بكر عبد الله بن الزبير الحميدي (ت٢١٩هـ).

٤- مسند أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ).

ب- المعاجم:

المعاجم: جمع مفرده معجم، والمعجم في اصطلاح المحدثين، الكتاب الذي ترتب فيه الأحاديث على مسانيد الصحابة أو الشيوخ أو البلدان أو غير ذلك، والغالب أن يكون فيه ترتيب الأسماء على حروف المعجم، والذي يعنينا هنا المعاجم المرتبة على مسانيد الصحابة فقط.

والمعاجم كثيرة واليك أسماء بعضها:

١- معجم الصحابة: لأبي يعل احمد بن علي الموصلي (ت٣٠٧هـ).

٢- المعجم الكبير: للطبراني (ت٣٦٠هـ)، ونشر في بغداد بمساهمة وزارة الأوقاف العراقية، وصدر منه عدة أجزاء بتحقيق العلامة حمدي عبد المجيد السلفي.

٣- المعجم الأوسط: للطبراني أيضاً.

٤- المعجم الصغير: له أيضاً هذا الكتاب نشرته دار الكتب العلمية في بيروت.

٥- معجم الصحابة: أحمد بن علي بن دلال الحمداني (ت٣٩٨هـ).

ج- كتب (الأطراف):

الأطراف جمع مفردة (طرف) وطرف الحديث مثل حديث **بني الإسلام على خمس** وحديث **أعطيت خمسا** .

وكتب الأطراف هي نوع من المصنفات الحديثية اقتصر فيها مؤلفوها على ذكر طرف الحديث الذي يدل على بقيته، ثم ذكر أسانيده التي ورد من طريقها ذلك المتن أما على سبيل الاستيعاب أو بالنسبة لكتب مخصوصة، ثم إن بعض المصنفين ذكر أسانيد ذلك المتن

بتمامها، وبعضهم اقتصر على ذكر شيخ المؤلف فقط. والغالب في ترتيبها أن مؤلفيها رتبوها على مسانيد الصحابة رضي الله عنهم مرتبين أسماءهم على حروف المعجم[١٩].

وكتب الأطراف كثيرة ومن أشهرها.

١- أطراف الصحيحين: لأبي مسعود إبراهيم بن محمد الدمشقي (ت٤٠١هـ).

٢- أطراف الصحيحين: لأبي محمد خلف بن محمد الواسطي (ت٤٠١هـ).

٣- الإشراف على معرفة الأطراف: أي أطراف السنن الأربعة: للحافظ ابن عساكر (ت٥٧١هـ).

٤- إتحاف المهرة بأطراف العشرة: للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

٥- ذخائر المواريث في الدلالة على مواضع الحديث: لعبد الغني النابلسي (ت١١٤٣هـ).

ولكتب الأطراف فوائد متعددة أهمها ما يلي:

١- معرفة أسانيد الحديث المختلفة مجتمعة في مكان واحد، وبالتالي معرفة ما إذا كان الحديث غريبا أو مشهورا[٢٠].

٢- معرفة من اخرج الحديث من أصحاب المصنفات الأصول في الحديث، والباب الذي أخرجوه فيه.

٣- معرفة عدد أحاديث كل صحابي في الكتب التي عمل عليها كتاب الأطراف.

الطريقة الثانية:

التخريج عن طريق معرفة أول لفظ من متن الحديث.

يلجأ إلى هذه الطريقة عند التأكد من معرفة أول كلمة من متن الحديث، إلا إن إهمال التأكيد في معرفة أول كلمة في الحديث يسبب ضياعاً للوقت دون فائدة. ويساعدنا عند اللجوء إلى هذه الطريقة ثلاثة أنواع من المصنفات هي:

١- الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة.

٢- الكتب التي رتبت الأحاديث فيها على ترتيب المعجم.

٣- المفاتيح والفهارس التي صنفها العلماء لكتب مخصوصة.

وفيما يأتي بيان موجز لهذه المصنفات:

١- **الكتب المصنفة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة:** والمراد بها الأحاديث المنتشرة على ألسنتهم ويتناقلونها بينهم، منسوبة إلى النبي ﷺ وقد يكون بعض هذه الأحاديث صحيحا أو حسنا، ولكن الكثير منها ضعيف أو موضوع أو لا أصل له.

وأكثر هذه المصنفات مرتب على نسق حروف المعجم ومنها ما يأتي[٢١].

١- اللآليء المنثورة في الأحاديث المشهورة مما ألفه الطبع، وليس له أصل من الشرع، لابن حجر (ت٨٢٥هـ).

٢- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٨٥٢هـ).

٣- الدرر المنتشرة في الأحاديث المشتهرة، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ).

٤- تميز الطيب من الخبيث فيما ورد على السنة الناس من الحديث ، لعبد الرحمن ابن علي بن الربيع الشيباني (ت٩٤٤هـ).

٥- التذكرة في الأحاديث المشتهرة، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت٩٧٤هـ).

٢- **الكتب التي رتبت الأحاديث على ترتيب حروف المعجم:** عمد إلى هذه الطريقة في ترتيب الكتب المتأخرون، فجمعوا الأحاديث من مصنفات شتى، وحذفوا أسانيدها ورتبوها على حروف المعجم تسهيلا على الباحثين. ومنها:

١- الجامع الصغير من حديث البشير النذير، لجلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ).

٢- الجامع الكبير للسيوطي أيضاً.

٣- الزيادة على كتاب الجامع الصغير: اختارها السيوطي زيادة على الجامع الصغير.

وقد ضم الشيخ يوسف النبهاني هذه الزيادة إلى أحاديث الجامع الصغير وجعلها مؤلفا واحدا اسماه الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير [٢٢].

٣- **المفاتيح والفهارس:** قام بعض العلماء المتأخرين بوضع مفاتيح أو فهارس لكتب مخصوصة فرتبوا أحاديث تلك الكتب على حروف المعجم، وذلك تسهيلا على المراجعين في تلك الكتب واختصارا للوقت في العثور على الحديث الذي يريدونه من ذلك الكتاب **ومن هذه المصنفات:**

١- مفتاح الصحيحين، لمحمد الشريف بن مصطفى التوقادي.

٢- مفتاح الترتيب لأحاديث تاريخ الخطيب، للسيد أحمد الغماري.

٣- البغية في ترتيب أحاديث الحلية، للسيد عبد العزيز الغماري.
٤- فهرس لترتيب أحاديث صحيح مسلم، لمحمد فؤاد عبد الباقي.
٥- مفتاح أحاديث موطأ مالك.
٦- فهرس لترتيب أحاديث سنن ابن ماجة، لمحمد فؤاد عبد الباقي.

الطريقة الثالثة: التخريج عن طريق معرفة كلمة يقل دورانها على الألسنة من أي جزء من متن الحديث.

وخير معين في هذه الطريقة كتاب المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي [٢٣].

وهو معجم مفهرس لألفاظ الحديث النبوي الموجودة في تسعة مصادر من أشهر مصادر السنة وهي: الكتب الستة وموطأ مالك ومسند أحمد ومسند الدارمي.

وقد رتب هذا المعجم ونظمه لفيف من المستشرقين، ونشره احدهم وهو الدكتور ارندجان ونسنك (١٩٣٩) أستاذ العربية بجامعة ليدن، وذلك بمدينة ليدن بهولندا وشاركهم في أخراجه ونشره المرحوم محمد فؤاد عبد الباقي.

الطريقة الرابعة: التخريج عن طريق معرفة موضوع الحديث.

هذه الطريقة لا يستطيع العمل بها إلا من رزق الذوق العلمي الذي يمكنه من تحديد موضوع الحديث، أو موضوع من موضوعاته إن كان الحديث يتعلق بأكثر من موضوع . ويستعان في تخريج الحديث بناء على هذه الطريقة بالمصنفات الحديثة المرتبة على الأبواب والموضوعات وهي كثيرة وقد قسمها الدكتور الطحان إلى ثلاثة أقسام[٢٤] وهي:

١- المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها جميع أبواب الدين وهي أنواع وأشهرها الجوامع- المستخرجات- والمستدركات على الجوامع، المجاميع، الزوائد، كتاب مفاتيح كنوز السنة .

٢- المصنفات التي شملت أبوابها وموضوعاتها أكثر أبواب الدين وأشهر السنن- المصنفات- الموطآت- المستخرجات على السنن .

٣- المصنفات المختصة بباب من أبواب الدين أو جانب من جوانبه وأهمها الأجزاء، الترغيب، والترهيب، الزهد، والفضائل، والآداب، والأخلاق، الإحكام، كتب التخريج [٢٥].

الطريقة الخامسة: التخريج عن طريق النظر في حال الحديث متنا وسندا.

المراد من هذه الطريقة دراسة متن الحديث وسنده. فإذا ظهرت في متن الحديث أمارات الوضع[٢٦] فاقرب طريقة لمعرفة مخرجه هو النظر في كتب الموضوعات فغالبا ما تجده مع تخريجه والكلام عليه.

وإذا ظهرت في السند لطيفة من لطائف الإسناد[٢٧] فاقرب مصدر لتخريجه هو الكتب التي جمعت الأحاديث التي فيها رواية الاباء عن الأبناء، أو الكتب التي جمعت الأحاديث المسلسلة، أو كتب المراسيل.

الفصل الثاني
ويتضمن تمهيداً وخمسة مباحث

التمهيد:

ويتضمن تعريف السند ونشأته.

تعريف السند:

١- السند في اللغة: ما ارتفع من الأرض... وما قابلك من الجبل وعلا من السفح، «إسناد» وكل شيء أسندته فهو مسند، ويقال: اسند في الجبل إذا ما صعده. ويقال فلان سند، أي: معتمد[٢٨].

٢- السند في الاصطلاح: هو طريق المتن، أي سلسلة الرواة الذين نقلوا المتن عن مصدره الأول، وسمي هذا الطريق سندا، إما لان المسند يعتمد عليه في نسبة المتن إلى مصدره، أو لاعتماد الحفاظ على السند في معرفة صحة الحديث وضعفه[٢٩].

نشأته:

نشأ الإسناد بعد نشوء الفتنه روى مسلم بسنده عن أبن سيرين قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم فينظر أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم [٣٠].

المبحث الأول

أهمية الإسناد واختصاص أمتنا به

اهتم علماء الحديث برجال السند من حيث صدقهم وضبطهم وحسن سماعهم لما يروونه، ولقاؤهم بشيوخهم، وعدم طروء شيء على المروي من زيادة أو نقص، أو تحريف أو تصحيف أو مخالفة في الرواية، ونحو هذا من دراسة المحدثين الدقيقة. فما نقل من الأحاديث نقلا متواترا لا يحتاج إلى دراسة أسانيده لأنه رواه جمع لا يتوهم تواطؤهم على الكذب.

وما لم يبلغ حد التواتر فلا بد من إسناد ليعرف مخرجه وطريقه وأحوال رجاله، من صدق وضبط وعدالة فيقبل خبر من توفرت فيه شروط النقل، دون من لم تتوفر فيه جميعها أو بعضها.

إن مثل هذه الدراسات لم تكن معروفة قبل الإسلام في جزيرة العرب أو غيرها، فكانت وقائع التاريخ وقصصه يروى غثها وسمينها وصحيحها وضعيفها، وحقها وباطلها، وقويها وسفيهها، وما حدث منها وما لم يحدث على أنها حقائق مسلمة، وكذلك كانت تتلقى الديانات، وتنقل الأفكار والأقوال من معلميها أو قائليها إلى من يليهم، من غير أي تحر لأحوال نقلتها ولمضمونها، حتى إذا جاء الإسلام، وانبرى علماؤه إلى ضبط المنقول عن الرسول ﷺ ضبطا دقيقا محررا[٣١]، فبفضل الإسناد حفظ الله تعالى على الأمة دينها، واتصال السند شرط أساسي وضروري في صحة الحديث فمدار الحديث الصحيح على الاتصال وإتقان الرجال وعدم العلة [٣٢]. ولهذه الأهمية العظيمة اعتبر الإسناد من الدين، قال ابن المبارك: الإسناد من الدين ولو الإسناد لقال من شاء ما شاء [٣٣].

وقال سفيان الثوري: الإسناد سلاح المؤمن، فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل [٣٤].

فالإسناد خصيصة من خصائص هذه الأمة، وفضيلة تمت لله عز وجل عليهم بها النعمة، به عرف الصحيح من السقيم، وصان الله دينه عن كل قول بخلاف غيرهم من الأمم فقد اشتبه عليهم صحيحها بمعلولها، فلا تمييز عند أحد منهم بين ما جاء به أنبياؤهم المرسلون، وبين ما أدخل في ذلك، والحق به الغواة المبطلون[٣٥] وقال محمد بن حاتم بن المظفر: إن الله أكرم هذه الأمة وشرفها وفضلها بالأسانيد، وليس لأحد من الأمم كلها قديمهم وحديثهم إسناد [٣٦]. وقال احد العلماء اختصت هذه الأمة بالإسناد والأنساب

والإعراب . وقال الإمام أبو حاتم الرازي: لم يكن في امة من الأمم منذ خلق آدم أمناء يحفظون آثار الرسول الا في هذه الأمة [٣٧].

وذهب بعض المفسرين إلى أن المراد بقوله تعالى: ﴿أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ ﴿٤﴾﴾ إسناد الحديث[٣٨].

وعن مالك رحمه الله، في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُۥ لَذِكْرٌ لَّكَ وَلِقَوْمِكَ ۖ وَسَوْفَ تُسْـَٔلُونَ ﴿٤٤﴾﴾ قول الرجل: حدثني أبي عن جدي [٣٩].

كل ما سبق يؤكد أهمية الإسناد، وتوافق المحدثين على أنه مما تفردت به أمة محمد ﷺ، وهذا مصداق لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴿٩﴾﴾[٤٠].

المبحث الثاني

الإسناد العالي والإسناد النازل واصح الأسانيد

١- الإسناد العالي: هو الذي قل عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أكثر. وينقسم العالي إلى خمسة أقسام:

الأول: القرب من رسول الله ﷺ والثاني: القرب من إمام من أئمة الحديث، والثالث: العلو بالنسبة إلى رواية كتاب من كتب الحديث المشهورة، والرابع: العلو بتقدم وفاة الراوي، والخامس: العلوم بتقدم السماع[٤١].

٢- الإسناد النازل: هو الذي كثر عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أقل.

ولما كان النازل ضد العالي، كانت أقسامه خمسة أيضا تعرف من ضدها فكل قسم من أقسام العلو يقابله نزول.

وأختلف العلماء في بيان أي الاسنادين أفضل.

ذهب الجمهور إلى تفضيل العلو على النزول.

وهناك من ذهب إلى تفضيل النزول على العلو.

والصواب تفضيل العلو. لأنه يبعد الإسناد عن الخلل وذلك لقلة عدد رجاله، ففي قلتهم قلة جهات الخلل وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل[٤٢].

أصح الأسانيد:

اجتهد العلماء في المقارنة بين الرواة المقبولين ومعرفة الأسانيد التي تضم أعلى درجات القبول برواتها المشهورين بالعلم والضبط والعدالة وغير ذلك ورأوا إن بعض الأسانيد الصحيحة أعلى مرتبة من غيرها من الأسانيد الصحيحة أيضا، لتوفر أعلى درجات القبول وأكمل صفات الرواة فيها، فأطلقوا عليها اصح الأسانيد وقد اختلفت آراء العلماء في ذلك، فبعضهم قال اصح الأسانيد.

١- ما رواه ابن شهاب الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن ابن عمر ﷺ.

٢- وقال بعضهم: أصحها ما رواه سليمان الأعمش، عن إبراهيم النخعي عن علقمة بن قيس، عن عبد الله بن مسعود.

٣- وقال الإمام البخاري رحمه الله ومن وافقه: أصحها ما رواه مالك بن أنس عن نافع مولى ابن عمر عن ابنه عمر، ولما كان الشافعي اجل من روى عن مالك والإمام أحمد أجل من روى عن الشافعي، ذهب بعض المتأخرين إلى أن أجل الأسانيد ما رواه احمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما ويسمى هذا الإسناد سلسلة الذهب(٤٣).

ويرى أبو عبد الله الحاكم تسهيلاً لمعرفة أصح الأسانيد وقطعاً لاختلاف العلماء في ذلك أن يخص القول في أصح الأسانيد بصحابي أو ببلد معين فما قاله:

أصح أسانيد أهل البيت- جعفر بن محمد عن أبيه، عن جده، عن علي ﷺ إذا كان الراوي عن جعفر نفسه.

وأصح أسانيد الصديق ﷺ إسماعيل عن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن أبي بكر.

ولعائشة ﷺ عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب ﷺ عن القاسم بن محمد بن أبي بكر عن عائشة ﷺ.

وقال أبن معين هذه ترجمة مشبكة بالذهب(٤٤).

وذكر الحاكم النيسابوري أصح أسانيد بعض البلاد فقال:

أصح أسانيد المكيين: سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر ﷺ.

أصح أسانيد اليمانيين: معمر، عن همام بن منبه، عن أبي هريرة ﷺ.

وأصح أسانيد المصريين: الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر الجهني.

أصح أسانيد الشاميين: الاوزاعي عن حسان بن عطية عن الصحابة.
أصح أسانيد الخراسانيين: الحسين بن واقد عن عبد الله بن بريدة عن أبيه[٤٥].

المبحث الثالث

حاجة الأسانيد إلى علم الجرح والتعديل [٤٦]

الحاجة ماسة جدا إلى علم الجرح والتعديل للحكم على رجال الإسناد، وبالتالي لمعرفة مرتبة الحديث لأنه لا يمكن أبداً البدء بدراسة الإسناد إلا بعد معرفة قواعد الجرح والتعديل التي اعتمدها أئمة هذا الفن ومعرفة شروط الراوي المقبولة وكيفية ثبوت عدالته وضبطه وما إلى ذلك من الأمور المتعلقة بهذه المباحث لأنه لا يتصور أن يصل الباحث في الإسناد إلى نتيجة ما مهما قرأ في كتب التراجم عن رواة هذا الإسناد، إذا لم يكن عارفا من قبل قواعد الجرح والتعديل، ومعنى ألفاظهما في اصطلاح أهل هذا الفن، ومراتب هذه الألفاظ من أعلى مراتب التعديل، إلى أشد مراتب الجرح. والجرح والتعديل مشروع من الكتاب والسنة. وقد دلت قواعد الشريعة العامة على وجوب حفظهما على المسلمين، وبيان أحوال الرواة سبيل قويم لحفظ السنة. قال الله عز ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ٦ ﴾[٤٧] وقال تعالى: ﴿ وَٱسۡتَشۡهِدُواْ شَهِيدَيۡنِ مِن رِّجَالِكُمۡۖ فَإِن لَّمۡ يَكُونَا رَجُلَيۡنِ فَرَجُلٞ وَٱمۡرَأَتَانِ ٢٨٢ ﴾[٤٨]. والمقصود بالمرضي من الشهداء من ترضون دينه وأمانته، وليس نقل الحديث وروايته بأقل من الشهادة، لهذا لا يقبل الحديث إلا من الثقات.

وقال الرسول ﷺ في الجرح[٤٩] بئس أخو العشرية وفي التعديل نعم عبد الله خالد بن الوليد سيف من سيوف الله [٥٠].

وعلم الجرح والتعديل نشأ بنشأة الراوية في الإسلام، وأرسيت أسسه وقواعده في عصر الصحابة، فقد تكلم منهم في الرواة عدد غير قليل، كما تكلم كثير من أئمة التابعين وأتباعهم، وقد رأوا جواب ذلك عليهم لما فيه من نصح للمسلمين وإقامة لقواعد الدين[٥١].

شروط المعدل والجارح:

كان الأئمة الذين تولوا بيان أحوال الرواة، وانتصبوا لحفظ السنة وتمييز الصحيح من السقيم، على جانب عظيم من العلم والورع والصدق والديانة قضوا حياتهم في هذا الشأن،

وعرفوا ما تقتضيه العدالة، وأسباب الجرح لهذا أجمع العلماء على وجوب توفر هذه الشروط في الجارح والمعدل، فلا بد لمن يتولى هذا الشأن من أن يكون عالما تقيا ورعا صادقا، غير مجروح، ولا متعصب ضد بعض الرواة، عارفا أسباب الجرح والعدالة، ومن لم يتم له هذا لا يقبل منه القول في الرواة[٥٢].

شروط قبول رواية الراوي:

وبناء على ما تقدم يشترط لقبول رواية الراوي شرطان أساسيان هما [٥٣].

أحدهما: العدالة.

الثاني: الضبط.

١- العدالة: ويشترط في عدالة الراوي ان يكون مسلما، عاقلا، بالغا/ سليما من أسباب الفسق وخوارم المروءة .

وتثبت العدالة بأمور منها .

أ- الشهرة.

ب-تعديل الأئمة.

ت- تنصيص عدليين.

ث- تنصيص عدل واحد عند كثير من أهل العلم وصححه ابن كثير[٥٤].

٢- الضبط: ويشترط في الراوي حتى يكون ضابطاً لكتابه إن حدث منه، وان يكون عالماً بما يحيل المعنى إن حدث بالمعنى أي مما يغيره.

ويعرف ضبط الراوي، بموافقة الثقات الضابطين غالباً، ولا تضر مخالفته النادرة لهم، فأن كثرت مخالفته لهم اختل ضبطه ولم يحتج بحديثه[٥٥].

اجتماع الجرح والتعديل في راو واحد:

إذا اجتمع في راو واحد الجرح والتعديل، فالمعتمد أنه يقدم الجرح على التعديل إذا كان مفسراً وان كان الجرح مبهماً غير مفسر قدم التعديل وقيل إن زاد عدد المعدلين على الجارحين قدم التعديل، ولكن هذا القول غير معتمد[٥٦].

ألفاظ الجرح والتعديل ومراتبها:

استعمل علماء الجرح والتعديل ألفاظاً في جرحهم وتعديلهم للرواة، وقد رتبها المصنفون على مراتب متفاوتة في القوة وفي الضعف، وقد اختلفوا في عدد مراتبها. فمنهم من

جعلها أربعا، ومنهم من جعلها خمساً، ومنهم من وصل بها إلى ست مراتب، كما اختلفوا في المراتب تقديما وتأخيراً، إذ جعل بعضهم المرتبة الثانية عند غيره، الأولى عنده، وعكس بعضهم، فجعل الأولى عند غيره الثانية عنده وهكذا(٥٧).

ويمكننا أن نختصر القول في المراتب الجرح والتعديل، فنقول إنها ست مراتب للتعديل، وست مراتب للجرح(٥٨).

أولاً- ألفاظ التعديل ومراتبها.

المرتبة الأولى: ما دل على المبالغة كقولهم: أوثق الناس، أو اثبت الناس وهي أرفع مراتب التعديل.

المرتبة الثانية: قولهم : لايسأل عن مثله ونحوه.

المرتبة الثالثة: تكرار الصفة بنفسها للتأكيد، كقولهم ثقة، ثقة، أوثبت ثبت.

المرتبة الرابعة: ما كان بصفة واحدة دالة على التوثيق، كثقة أو ثبت ثبت.

المرتبة الخامسة: قولهم ليس به بأس، أو لا بأس به، أو صدوق.

المرتبة السادسة: تكون بكل ما يشعر بقربه من التجريح، كقرن صفة المرتبة السابقة بالمشيئة، مثاله، شيخ، ليس ببعيد من الصواب، صويلح صدوق إن شاء الله تعالى.

ثانيا- مراتب التجريح:

المرتبة الأولى: تكون بكل ما يدل على المبالغة في الجرح، ومثاله أكذب الناس ركن الكذب.

المرتبة الثانية: تكون بالجرح بالكذب أو بالوضع، نحو كذاب وضاع.

المرتبة الثالثة: تكون بكل ما يدل اتهامه بالكذب أو الوضع ونحوه كمتهم بالكذب أو الوضع.

المرتبة الرابعة: تكون بكل ما يدل على ضعفه الشديد نحو: رد حديثه، طرح حديثه، ضعيف جدا.

المرتبة الخامسة: وفيها كل ما يدل على تضعيف الراوي أو اضطرابه في الحفظ كمضطرب الحديث أو لا يحتج به.

المرتبة السادسة: تكون بوصف الراوي بوصف يدل على ضعفه ولكنه قريب من التعديل، مثاله ليس بذاك القوي، فيه مقال ليس بحجة.

المبحث الرابع

أشهر ما صنف في الجرح والتعديل

يعود التصنيف في الجرح والتعديل إلى أواخر القرن الثاني للهجرة، عندما أنتشر التدوين في أنحاء الدولة الإسلامية، وتختلف مؤلفات الجرح والتعديل ما بين موجز ومبسوط فا صغرها ما يضم مجلد أحوال مئات من الرواة، وأوسعها ما يقع في مجلدات كبيرة تضم أحوال عشرة ألاف راو، أو عشرين ألفا.

وكانت أولى تلك المصنفات للإمام يحيى بن معين (١٥٨-٢٣٣هـ) وعلي بن المديني (١٦١-٢٤٣ هـ) وأحمد بن حنبل (١٦٤-٢٤١هـ) تتالى ظهور التصانيف المبسوطة التي تضم أكثر أقوال أئمة الجرح والتعديل في أكبر عدد من الرواة وهذه المصنفات تربي على أربعين مصنفاً ما بين مخطوط ومطبوع حتى القرن الثامن الهجري[٥٩].

وقد أتبع في معظم هذه المصنفات ترتيب حروف العجم.

ومن أقدم ما وصلنا من هذه الكتب التالية:

١- كتاب معرفة الرجال- ليحيى بن معين (ت٢٣٣هـ).
٢- كتاب الضعفاء- محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٦٥).
٣- كتاب الضعفاء والمتروكين- أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت٣٠٣هـ).
٤- كتاب الجرح والتعديل- عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ).
٥- كتاب الثقات-لأبي حاتم بن حبان البستي (٣٥٤هـ).
٦- الكامل في ضعفاء الرجال، الحافظ عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ).
٧- كتاب لسان الميزان- للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي أبن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ).

المبحث الخامس

مراحل دراسة الأسانيد

هناك بعض الأحاديث لسنا في حاجة للبحث في أسانيدها، لأن الجهابذة من أئمة الحديث ونقاده قد بحثوا فيها بدقة وعناية تامتين مع ما كانوا عليه من المهارة والاطلاع الواسع على قواعد هذا الفن ومعرفة علل الحديث الغامضة، لذا فقد كفينا مؤونة البحث في الأحاديث التي بحث الأئمة السابقون فيها، وأعطوا حكمهم على تلك الأسانيد والمتون، فلا حاجة إذاً لإعادة البحث فيها.

ومن هذه الأحاديث التي بحث الأئمة السابقون في أسانيدها- ومتونها أيضاً ما يلي:

١- الأحاديث التي في الصحيحين أو أحدهما : أي صحيحي البخاري ومسلم .

فقد التزم البخاري ومسلم رحمهما الله تعالى إخراج الأحاديث الصحيحة بأسانيد نظيفة لا تحوي رجالاً ضعفاء أو متروكين، كما إنها خالية من العلل القادمة الخفية التي تقدح في صحة الحديث.

٢- الأحاديث التي في كتب التزمت الصحة.

والكتب التي التزمت إخراج الصحيح فقط متعددة أشهرها.

أ- الزيادات والتتمات التي في المستخرجات على الصحيحين.

ب- صحيح أبن خزيمة.

ج- صحيح أبن حبان. وهو المسمى بـ(التقاسيم والأنواع).

د- صحيح أبن السكن: ويسمى بـ(الصحيح المنتقى) وبـ(السنن الصحاح المأثورة عن رسول الله ﷺ) وهو كتاب محذوف الأسانيد، وقد جعله مؤلفة أبواباً في جميع ما يحتاج إليه من الأحكام، ضمنه ما صح عنده من السنن المأثورة.

هـ- المستدرك على الصحيحين للحاكم.

و- الأحاديث التي نص الأئمة المعتمدون على تصحيحها .

ز- الأحاديث التي حكم عليها الأئمة وبينوا مراتبها.

هناك الكثير من الأحاديث درس الأئمة السابقون أسانيدها وحكموا عليها بما يليق بحالها، وبينوا مراتبها، من الحسن أو الضعف أو النكارة أو الوضع. وهذه الأحاديث إن صدر الحكم عليها من إمام معتمد من أئمة الحديث ، ولم يكن معروفاً بالتساهل، فأننا نستغني بدراسة الأئمة وحكمهم عليها، ولا نحتاج لدراستها والبحث في أسانيدها وذلك مثل الأحاديث التي حسنها الترمذي أو ضعفها، ومثل الأحاديث التي حكم عليها الأئمة بالوضع. ونحن في حاجة ماسة إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق للأئمة والعلماء أن بحثوها وأصدروا حكمهم عليها، وهي كثيرة جداً، فعلى العلماء المشتغلين بالحديث المخلصين ان يشمروا عن ساعد الجد، ويستأنفوا نهضة علمية في خدمة الحديث، فيأخذ كل واحد منهم كتاباً من كتب الحديث صنفه الأئمة الأقدمون، وضاقت أعمارهم عن الحكم على تلك الأحاديث، فيتتبع ما فيه من الأحاديث، فيدرس أسانيدها، ويحكم عليها بما يليق بحالها، وبذلك العمل

الجليل يكونون قد قدموا خدمة جليلة للسنة النبوية المطهرة، التي هي الأصل الثاني من أصول التشريع بعد كتاب الله العزيز.

دراسة الإسناد:

بما أن علماء مصطلح الحديث اتفقوا أن لابد للحديث من خمسة شروط هي(٦٠).

١- اتصال السند.
٢- أن يكون رواته عدولاً.
٣- أن يكون رواته ضابطين.
٤- أن لا يكون المروي شاذاً .
٥- أن يسلم المروي من علة قادحة.

فأن دراسة الإسناد تتطلب البحث عن تحقق هذه الشروط الخمسة في الإسناد أو تحقق بعضها، ليبنى الحكم على الحديث بعد تلك الدراسة، وتعرف مرتبته لذلك فان أول عمل نبدأ به لدراسة الإسناد، هو البحث في تراجم رجال الإسناد، وبعد إن أخرجنا تراجم رجال الإسناد، وعرفنا مكانها في كتب التراجم ننتقل إلى مرحلة ثانية، وهي مرحلة البحث عن عدالة هؤلاء الرجال وضبطهم وذلك، بقراءة ما قاله علماء الجرح والتعديل عن كل راو ومن خلال ترجمته.

وبعد الانتهاء من بحث شرطي العدالة والضبط في رجال الإسناد نبدأ ببحث الشرط الثالث لصحة الحديث وهو اتصال الإسناد.

أما البحث عن الشذوذ والعلة إثباتا ونفيا فهو أمر لا يقوى عليه إلا صاحب الاطلاع الواسع جدا على متون الأحاديث وأسانيدها، حتى يمكنه معرفة اتفاق هذا الحديث في جميع الطرق التي ورد بها الحديث أو عدم اتفاقها.والطريق إلى كشف علة الحديث هو جمع طرقه والنظر في اختلاف رواته. قال الخطيب البغدادي: السبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع بين طرقه، وينظر في اختلاف رواته، ويعتبر بمكانهم من الحفظ، ومنزلتهم في الإتقان والضبط (٦١).

وبعد إتباع هذه الطرق نصل إلى الحكم على الحديث، ببيان مرتبته من الصحة أو الحسن أو الضعف أو الوضع. ولمراحل دراسة الإسناد أعطي الدكتور الطحان خلاصة وافية وجعلها بهذه الصورة(٦٢).

١-إخراج التراجم لرواة الإسناد من كتب التراجم.

٢-ينتبه بشكل خاص ،لكشف اتصال السند أو انقطاعه- إلى مايلي:

أ- مواليد الرواة ووفياتهم داخل التراجم، وكذلك بلدانهم ورحلاتهم.

ب- تراجم المدلسين لا سيما إذا عنعنوا ولم يصرحوا بالسماع.

ج- أقوال الأئمة في سماع بعض الرواة من بعض أو عدم سماعهم، مثل (إن فلان سمع من فلان) أو (أن فلانا لم يسمع من فلان).

٣- يلاحظ بالنسبة لعدالة الرواة وضبطهم مايلي:

أ- ألفاظ الجرح والتعديل في كل ترجمة، سواء ما يتعلق منها بالعدالة أو الضبط، وتوضع هذه الألفاظ في مراتبها.

ب- تعارض الجرح والتعديل في راو واحد، وكيفية العمل بهذا التعارض.

ج- قائل ألفاظ الجرح والتعديل، وهل له اصطلاح خاص فيها.

د- المتشددون والمتساهلون في كتب العلل: لكشف العلة والشذوذ أو عدمها.

٤- ألا يحكم على الحديث قبل النظر في كتب العلل: لكشف العلة والشذوذ أو عدمها.

٥- استحسان الاكتفاء في الحكم على الحديث بقول الباحث: صحيح الإسناد أو حسن الإسناد أو ضعيف الإسناد .

الخاتمة

وبعد أن انتهيت من عرض مادة البحث يمكن أن نخلص إلى أهم النتائج والتوصيات:

١- ضرورة العمل على نشر السيرة النبوية الصحيحة بين المسلمين.

٢- الدعوة إلى تقوية الصلة بين المسلم وأسوته الحسنة، في العقيدة والعبادات والسلوك، سيدنا محمد ﷺ وذلك ببيان أهمية السيرة النبوية وإيضاح ما فيها من حقائق وإحكام ليسهل العمل بمضمونها وبذلك تقوى الصلة بين المسلم وأسوته ﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ ﴾.

٣- ضرورة الربط بين الدراسات الشرعية كالفقه والعقائد وغيرها والحديث في أطار الضوابط الأصولية التي اعتمدها العلماء وذلك لتبقي هذه الدراسات متينة كما كانت في عهود الأفذاذ من علماء هذه الأمة.

٤- تحصين الأجيال من مخاطر العدوان على السيرة النبوية الشريفة وذلك بالكشف عن مقاصد الكاتبين فيها وعن حقيقة انتماءاتهم الفكرية والتحذير ممن يبحث في السيرة لغرض الطعن في الرسول ﷺ ورسالته كما هو شأن بعض المستشرقين والتابعين لهم.

٥- ضرورة تمحيص تاريخ هذه الأمة وتدقيق ما فيه من أخبار وذلك بإتباع أسلوب المحدثين لتنقية هذه الأخبار مما شابها من دس وكذب، وآذى الأمة قديما وحديثا، وينبغي إعطاء السنة النبوية المزيد من العناية لأنها المصدر الثاني من مصادر الإحكام.

٦- السنة النبوية مصدر للإحكام، ومدرسة يدرس فيها جميع جوانب الحياة الروحية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها، لذلك يجب ايلاؤها المزيد من العناية في جميع مراحل الدراسة خصوصا الدراسة الجامعية الأولية والعليا.

٧- ضرورة العمل على كتابة السيرة بأسلوب واضح رصين، وذلك عن طريق انتقاء الإخبار الموثقة من مصادرها المعتمدة، والكشف عن زيف الإخبار التي دسها المجوس وأشياعهم، والكشف كذلك عن زيف الأفكار التي دسها بعض المستشرقين وتلاميذهم، كي تتكشف الغشاوة التي حجبت نور الهداية عن الناس ردحا من الزمن، وذلك بشد عزيمة المسلم وتبصيره بضرورة التأسي بالمصطفى ﷺ وإثارة همة غير المسلمين لاستجلاء ما في هذه الرسالة من هداية ونور.

٨- تعد علوم السنة من أوسع العلوم الشرعية وأكثرها فروعا، وعليه فيجب انتقاء موضوعاتها في التأليف، وان يراعى في الانتقاء مستوى المرحلة الجامعية والمستجدات العصرية، وما يخدم الناحية العلمية في التعامل مع السنة من جهة الدراسة أولاً، ومن جهة الفهم والاستيعاب ثانياً.

٩- ضرورة الاستفادة من علوم السنة في بناء الشخصية الناقدة للطالب، وذلك لأن نقد الحديث يقوم على البحث العميق والدراسة العلمية المتأنية، ويمنع من التسليم لما هو منقول من غير دراسة وتحليل.

١٠- الحث على الاستفادة من البرامج والموسوعات الحديثة المدخلة على الحاسوب، وضرورة ربط الطالب بها، من أجل تحقيق الفائدة من الناحية العلمية والناحية العملية.

١١- نحن بحاجة ماسة إلى البحث في أسانيد الأحاديث التي لم يسبق للأئمة والعلماء أن بحثوها وأصدروا حكمهم عليها وهي كثيرة جداً، فعلى العلماء المخلصين المشتغلين بالحديث أن يشمروا عن ساعد الجد، ويستأنفوا نهضة علمية في خدمة الحديث والسنة، فيأخذ كل واحد منهم كتاباً من كتب الحديث، التي صنعها الأقدمون، وضاقت أعمارهم في الحكم على تلك الأحاديث، فيتبع ما فيه من الأحاديث، فيدرس أسانيدها ويحكم عليها بما يليق بحالها، وبذلك العمل الجليل يكونون قد خدموا السنة النبوية المطهرة، والتي هي الأصل الثاني من أصول التشريع بعد كتاب الله العزيز.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين

الباحث

هوامش البحث

(١) القاموس المحيط، الفيروز آبادي، ط١، ص١٩١ -١٩٢.

(٢) المصدر نفسه، ١٩٢/١.

(٣) المصدر السابق.

(٤) لسان العرب، ٢٤٩/٢.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) سورة الفتح، آية٢٩، والمعنى: كمثل زرع أبرز وأظهر فراخه.

(٧) علوم الحديث: ص ٢٢٨.

(٨) التخريج ودراسة الأسانيد: ص٩.

(٩) فتح المغيث: ٣٣٨/٢.

(١٠) فيض القدير شرح الجامع الصغير:٢٠/١ .

(١١) التفسير للشيخ صبحي السامرائي من مقدمته لكتاب تخريج أحاديث مختصر المنهاج، للحافظ العراقي /ص ٧-٨ .

(١٢) التخريج ودراسة الأسانيد، الطحان، ص ١٠ .

(١٣) بتصرف من كلام محمد صبحي بن حسن خلاف في مقدمته لكتاب السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، ص ٥٩.

(١٤) بتصرف: من كلام محمد صبحي بن حسن خلاف في مقدمته لكتاب السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، ص٥٩.

(١٥) الصحابي من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام، وهذه هو الأولى بالقبول. لشموله لكل من التقى به ﷺ رآه أم لم يره، كابن أم مكتوم وغيره من العميان، طالت مجالستهم له ام لم تطل : أنظر علوم الحديث: ص ٢٦٣- ١٢٦٤ والنخبة وشرحها، ص١١٤.

(١٦) وهذا ما قاله الدكتور الطحان في كتابه أصول التخريج ودراسة الأسانيد/ ص ٣٧.

(١٧) الرسالة المستطرفة، ص ٧٤- ٧٥ .

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) انظر الرسالة المستطرفة: ص ٧٠.

(٢٠) الحديث المشهور: هو ما رواه ثلاثة فأكثر في كل طبقة من طبقاته.

- الحديث العزيز: هو ما لا يقل رواته عن أثنين في كل طبقة من طبقاته.
- الحديث الغريب: هو ما تفرد بروايته راو واحد ولو في طبقة من طبقاته.
- وهذه الثلاثة من أقسام الآحاد وهو الذي رواه عدد لم يبلغ حد التواتر، أنظر: علوم الحديث:٥٥، وتدريب الراوي: ٣٤٩ -٣٥١.

[٢١] وردت أسماء هذه المصنفات في الرسالة المستطرفة: ١٩١ – ١٩٢.

[٢٢] طبع الكتاب بمصر، مطبعة البابي الحلبي، ويقع في ٣ مجلدات.

[٢٣] وقد بين الأستاذ الدكتور الطحان ترتيب المواد في ألفاظ المعجم المفهرس بصورة مفصلة في كتابه أصول التخريج ودراسة الأسانيد أنظر: ص٨٣– ٩٥.

[٢٤] أنظر ذلك في كتاب أصول التخريج ودراسة الأسانيد: ص٩٥– ٩٦.

[٢٥] وخير من تعامل معها وبين طريقتها وضرب لها الأمثلة العلمية الأستاذ الدكتور الطحان: أنظر كتابه أصول التخريج: ص٩٧ وما بعدها.

[٢٦] أمارات الوضع كثيرة مثل ركاكة اللفظ – أو فساد المعنى أو مخالفته لصريح القرآن والعقل . انظر: أصول الحديث: ص١٩٣.

[٢٧] مثل أن يوجد أب يروي الحديث عن ابنه، أو أن يكون السند متسلسلا، أو أن يكون مرسلا: أصول الحديث: ص٢٥٤.

[٢٨] أنظر: لسان العرب: مادة سند.

[٢٩] أنظر: تدريب الراوي: ص٥– ٦. وشرح الزرقاني على البيقونية: ص٩، وحاشية لقط الدرر: ص٤.

[٣٠] مقدمة شرح صحيح مسلم للنووي: ص١٢.

[٣١] أصول الحديث علومه ومصطلحه، الدكتور محمد عجاج الخطيب: ص٣٨.

[٣٢] هدي الساري: ص٢٣.

[٣٣] مقدمة شرح صحيح مسلم للنووي: ص١٣.

[٣٤] المصدر نفسه.

[٣٥] بغية الملتمس، للحافظ صلاح الدين العلائي، تحقيق: حمدي السلفي: ص٣٦.

[٣٦] أصول الحديث: ص ٣٨.

[٣٧] المصدر نفسه: ص٣٣–٣٤.

[٣٨] سورة الاحقاف: آية ٤، وانظر تفسير ابن كثير: ١٥٤/٤، وفتح القدير، للشوكاني: ٥/١.

[٣٩] سورة الزخرف: آية ٤٤، وأنظر أصول الحديث: ص٣٩.

[٤٠] سورة الحجر: آية ٩.

(٤١) بتصرف: من كتاب الدكتور حارث سليمان الضاري، محاضرات في علوم الحديث، ص٤٨.

(٤٢) أنظر علوم الحديث: ص٢٣١، وتدريب الراوي: ٢/ ١٥٩- ١٧٢.

(٤٣) أنظر معرفة علوم الحديث: ص٥٣، وفتح المغيث العراقي: ١/١١-١٤، وتدريب الراوي: ص٣٠ -٣٣.

(٤٤) أنظر معرفة علوم الحديث: ص٢٥٥، وفتح المغيث: ١/١٤- ١٥.

(٤٥) معرفة علوم الحديث: ص٥٤-٥٦، وتدريب الراوي: ص٣٧، وينظر مسند الإمام أحمد: ١/١٤٩.

(٤٦) الجرح لغة: مصدر من جرحه يجرحه، إذا احدث في بدنه جرحا يسمح بسيلان الدم منه، ويقال جرح الحاكم الشاهد إذا عثر منه على ما تساقط به عدالته من كذب وغيره، أنظر لسان العرب: مادة جرح – د٣ ص ٢٤٦.

والجرح اصطلاحا: هو ظهور وصف في الراوي يثلم عدالته أو يخل بحفظه وضبطه مما يترتب عليه سقوط روايته أو ضعفها وردها. والتجريح وصف الراوي بصفات تقتضي تضعيف روايته أو عدم قبولها. أنظر أصول الحديث/ ص ٢٧١.

العدل لغة: ما قام في النفوس انه مستقيم، وهو ضد الجور .. ورجل عدل مقبول الشهادة وتعديل الرجل تزكيته. انظر لسان العرب مادة «عدل».

والعدل في الاصطلاح: هو من لم يظهر في أمر دينه ومروءته ما يخل بهما، فيقبل لذلك خبره وشهادته إذا توفرت فيه بقية الشروط، انظر أصول الحديث: ص ٢٧١.

(٤٧) سورة الحجرات: آية ٦.

(٤٨) سورة البقرة: آية ٢٨٢.

(٤٩) الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ: ص ٥٢، وانظر الكفاية: ص ٣٨- ٣٩.

(٥٠) أخرجه الإمام أحمد: ١/ ٨، والترمذي عن أبي هريرة ﷺ: ٥/ ٦٨٨، وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

(٥١) أصول الحديث: ص٢٧٥.

(٥٢) انظر: نشأة علوم الحديث ومصطلحه: ص١١.

(٥٣) علوم الحديث: ص ٩٤.

(٥٤) أنظر الكفاية: ص٨٦، وفتح الغيث: ٦٢٥/٢، وتدريب الراوي: ص١٩٩، والمقنع في علوم الحديث: ص٤٧، ومحاضرات في علوم الحديث: ص٩٥.

(٥٥) أنظر الكفاية: ص٨٧، وتدريب الراوي: ص١٩٩، وأصول الحديث: ص٢٨٠.

(٥٦) انظر علوم الحديث: ص٩٩، والكفاية: ١٥-١٠٧.

(٥٧) انظر الجرح والتعديل:٣٧/١، وعلوم الحديث: ص٥٨، وميزان الاعتدال: ٤/١، وفتح المغيث:٣٣٥/١، وتدريب الراوي:١ /٣٤٨-٣٥٠.

(٥٨) انظر فتح المغيث:١ /٣٥٥-٣٣٦، ونشأة علوم الحديث: ص ١٨٩ .

(٥٩) أنظر: أصول الحديث: ص٢٨٨.

(٦٠) علوم الحديث، ابن الصلاح: ص٣، وتدريب الراوي: ص٢٢.

(٦١) انظر علوم الحديث: ص٨١.

(٦٢) انظر أصول التخريج ودراسة الاسانيد: ص٢٠٣-٢٠٤.

المصادر

١. أصول التخريج ودراسة الأسانيد، تأليف الدكتور محمود الطحان، أستاذ الحديث بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة الكويت، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

٢. أصول الحديث علومه ومصطلحه الدكتور محمد عجاج الخطيب، أستاذ الحديث في جامعة الإمارات العربية المتحدة، دار المنار للنشر والتوزيع، ط٦، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.

٣. الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي، طبع دمشق، ١٣٤٩هـ.

٤. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد عمر هاشم، دار الكتاب العربي، بيروت.

٥. تفسير القرآن العظيم، للإمام الجليل الحافظ عماد الدين ابو الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، (ت٧٧٤هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٦. تيسير مصطلح الحديث، الدكتور محمود الطحان أستاذ الحديث بكلية الشريعة جامعة الكويت، نشر وتوزيع مكتبة دار التراث، بيروت، ط٦، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

٧. جامع الترمذي (مع شرحه تحفة الاحوذي)، محمد بن عيسى الترمذي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
٨. الجرح والتعديل للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي مصورة دار الكتب العلمية، بيروت عن طبعة دار المعارف العثمانية بالهند.
٩. حاشية لقط الدرر بشرح متن نخبة الفكر لعبد الله بن حسن العدوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٦هـ/ ١٩٣٨م.
١٠. الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة محمد بن جعفر الكتاني، مطبعة الكليات الأزهرية بدون تاريخ.
١١. السيل الجرار المتدفق عل حدائق الأزهار تأليف الأمام محمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٥هـ)، خرج احاديثة وحققه وعلق عليه محمد صبحي بن حسن حلاق، دار ابن كثير، ط١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.
١٢. شرح ألفية العراقي المسماة التبصرة والتذكرة لناظمها الحافظ العراقي ابو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن (ت٨٠٦هـ)، وبحاشيتها فتح الباقي على ألفية العراقي للحافظ زكريا الانصاري، اعتنى بتصحيحها وتعليق مقدمة عليهما محمد بن الحسين العراقي الحسيني.
١٣. شرح الزرقاني على البيقونية لمحمد الزرقاني، طبع مصطفى الحلبي، بالقاهرة، سنة ١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م.
١٤. شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (٧٣٦-٧٩٥هـ) تحقيق الدكتور همام عبد الرحيم سعيد الأستاذ المساعد بكلية الشريعة الجامعة الأردنية، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء ط١، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
١٥. علوم الحديث لابن الصلاح الإمام أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (٥٧٧-٦٤٣هـ)، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، المكتبة العلمية بالمدينة المنورة.
١٦. علوم الحديث ومصطلحه تأليف الدكتور صبحي الصالح أستاذ الإسلاميات واللغة العربية في كلية الآداب بالجامعة اللبنانية، دار العلم للملايين، بيروت، ط٧، ١٩٧٣.
١٧. فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير، للشوكاني.

١٨. فتح المغيث شرح ألفية الحديث للعراقي، تأليف الإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، (ت٩٠٢هـ)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، مطبعة العاصمة، القاهرة ١٣٨٩هـ/ ١٩٦٩م.
١٩. فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، بمصر.
٢٠. القاموس المحيط للفيروز أبادي، ط الميمنة، القاهرة، ١٣١٣هـ.
٢١. الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي، تحقيق الدكتور احمد عمر هاشم، ط٢، دار الكتاب العربي، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.
٢٢. لسان العرب المحيط للعلامة ابن الفضل جمال الدين محمد مكرم بن منظور الأفريقي المصري مطبعة دار صادر، بيروت، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م.
٢٣. محاضرات في علوم الحديث تأليف الدكتور حارث سليمان الضاري أستاذ الحديث في كلية الشريعة جامعة اليرموك، دار النفائس للنشر والتوزيع الأردن، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.
٢٤. مختصر المنهاج.
٢٥. المسند للإمام احمد بن حنبل شرح وتحقيق احمد محمد شاكر مطبعة دار المعارف بمصر، ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م.
٢٦. المقنع في علوم الحديث، لسراج الدين عمر بن علي بن أحمد الأنصاري، دار فواز للنشر، السعودية، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، ط١، ١٤١٣هـ.